

الأستاذة آفة الكنفاسي
المدل المنفذ بتونس
الهاتف: 20 214 363

le 29 2024

بالتاريخ 29/07/2024
مكتب المدعي العام
للمتابعة القضائية

ق راد

الحمد لله

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 412

تاريخ القرار: 26 جويلية 2024

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، بتاريخ يوم 26 جويلية 2024 القرار ع412 عدد في مادة التدابير
الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات وذلك بين:

المدعية: شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: ضفاف البحيرة حدائق البحيرة 1053 تونس

من جهة

المدعى عليها:

شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

تعرض شركة "اتصالات تونس" بموجب مطلب التدابير الوقائية المقدم إلى مكتب الضبط بالهيئة الوطنية
للاتصالات بتاريخ 12 جويلية 2024 أن المشغل "أورنج تونس" يسوق عرض تجاري تحت تسمية "عالي" يتيح
للسياح الوافدين على التراب التونسي الحصول على شرائح مجانية بمجرد استظهارهم بجواز سفر وتمكينهم من
Bonus de bienvenue بقيمة دينار واحد من المكالمات المجانية و100 ميقايبيت من الأنترنات الجواله بمجرد تشغيل

الخط دون القيام بأي عملية شحن من خلال تفعيل المفتاح*101*18 # غير أن هذا الرصيد لا يظهر على تطبيق my orange مستبعدة إيداع عرض الحال لدى الهيئة قبل ترويجه وفق مقتضيات الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ كما تنقيحه وإتمامه لاحقا نظرا لمخالفته لأحكام قرار الهيئة عدد 3 الصادر بتاريخ 6 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم والذي منع منح أرصدة مجانية ترحيبية للحرفاء الجدد وتفاديا لحصول مزيد من الأضرار التي قد يصعب تداركها انتهت إلى طلب الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون ضد المدعى عليها والزامها بإنهاء الممارسات المتظلم منها والإذعان لأحكام قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات واحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين منافسها في الغرض.

مؤيدات الدعوى

حيث قدمت المدعية تأييدا لدعواها:

نسخة مطابقة للأصل من محضر معاينة محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ زبير الشرفي حسب رقمه عدد 54433 بتاريخ 28 ماي 2024 تضمن معاينة:

- تفعيل المشترك للمفتاح*101*18 # بالنسبة لرقم النداء *****52 وجواب المشغل أورنج مباشرة بما يفيد تلقيه رصيد بـ 200 ميقايب ودينار صالح حتى 19 جوان 2024
 - اتصال المشترك بمصلحة الحرفاء 1150 وتأكيد مرشد الحرفاء على أن الرصيد 100 ميقايب ودينار هو رصيد ترحيبي مجاني.
 - التأكد من أن الرصيد المتوفر على إثر تفعيل المفتاح*101*18 # هو رصيد مجاني Bonus de bienvenue غير متأتي من عملية شحن على إثر القيام بمحاولة تفعيل باقة 500 مليم (100 ميقايب) فكان الرد أن رصيد الشحن غير كاف.
- مرفقا بصور من لقاطات شاشة لما عاينه عدل التنفيذ.

رد المدعى عليها

حيث دفعت شركة "أورنج تونس" بأن محضر المعاينة اقتصر على مجرد معاينة تصريحات طالب المعاينة ومرشد الحرفاء دون معاينة ذلك ماديا مشيرة إلى أنه لم يتعزز بما يكفي من الأدلة والقرائن التي تؤكد صحة ادعاءات خصيمتها مضيئة أنه لم يقع اثبات تمتع الحريف و استهلاكه لرصيد الأنترنات والمكالمات الذي زعمت المدعية أنه اسند له كحوافز مؤكدة على أنه بصرف النظر عن مدى ثبوت ارتكابها للمخالفة من عدمه فإن طلبات خصيمتها جاءت خالية من أي وثائق أو مؤيدات يمكن الاستناد إليها للوقوف على وجود أضرار انجرت عن هذه الممارسة مشددة على عدم وجود أسباب جدية تفيد حصول أضرار يصعب تداركها

وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب لانبنائه على محضر معاينة قاصر شكلا ومضمونا على إثبات مخالفة في حقها فضلا عن افتقاره لأدنى معايير القضاء الاستعجالي.

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عد01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عد46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عد01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عد10د لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عد3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتمم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 أوت 2018.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد3د الصادر بتاريخ 06 مارس 2024 والمتعلق بحماية حقوق مستعملي خدمات الاتصالات عند الاشتراك بخدمات الهاتف الجوال الموجهة للعموم.

وبعد الاطلاع على مطلب التدابير الوقائية المقدم من طرف شركة "اتصالات تونس" بتاريخ 11 جويلية 2024 والمتضمن طلبها الإذن باتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون ضد المدعى عليها وإلزامها بإنهاء الممارسات المتظلم منها والإذعان لأحكام قرارات الهيئة الوطنية للاتصالات واحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين منافسها في الغرض.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 16 جويلية 2024 والتي وجّه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية إلى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ردود شركة "أورنج تونس" المضمنة بمراسلتها الواردة على الهيئة بتاريخ 18 جويلية 2024.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث يهدف المطلب الراهن إلى اتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضها القانون ضد المدعى عليها وإلزامها بإنهاء الممارسات المتظلم منها والإذعان لقرارات الهيئة الوطنية للاتصالات واحترام الاتفاقيات المبرمة بين المدعية وبين منافسها في الغرض.

وحيث تمثلت الممارسة موضوع التظلم وفقا لادعاء العارضة في تسويق شركة "اورنج تونس" لعرض ترويجي تحت تسمية "عالمي" يتيح للسياح الوافدين على التراب التونسي الحصول على شرائح مجانية بمجرد استظهارهم بجواز سفر وتمكينهم من "Bonus de bienvenue" بقيمة دينار واحد من المكالمات المجانية و100 ميقايبيت من الأترنات الجواله بمجرد تشغيل الخط دون القيام بأي عملية شحن.

وحيث أدلت العارضة تأييدا لدعواها بمحضر معاينة، محرر بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ زبير الشرفي حسب رقيمه عدد 54433 بتاريخ 28 ماي 2024 تضمن معاينة قيمة الرصيد المتوفر بالشريحة ذات رقم النداء *****529 على إثر تفعيل الرمز *101*18# والمساوي لـ 100 ميقايبيت أنترنات ودينار واحد من المكالمات الهاتفية صالح لغاية 19 جوان 2024.

وحيث أن ما ورد بتلك المعاينة لا يمكن ان يؤكد باي حال من الأحوال أن الشريحة وقع الحصول عليها بصفة مجانية فضلا عن أن الرصيد المتوفر بها هو رصيد مجاني طالما أن عدل التنفيذ لم يعاين بنفسه إجراءات الحصول على الشريحة وإجراءات تثبيتها لأول مرة حتى يقع التأكيد من أن الرصيد المتوفر بها هو رصيد مجاني وقع إسناده له كحافز بمجرد اقتناؤه لشريحة جديدة الامر الذي باتت معه الوقائع المعروضة في هذا الملف تستوجب إجراء أبحاث واستقراءات معمقة لا يتسع مجال التدابير الوقتية للخوض فيها واستخلاص النتائج منها.

وحيث أن الشروط الموضوعية للتدابير الوقتية تنبني على التأكد وعدم المساس بالأصل وطالما أن الموضوع يتطلب أبحاث واستقراءات لها مساس بالأصل للتثبت من أن الشريحة قد وقع تلقيها بصفة مجانية ومن أن الرصيد المنصوص عليه بنص الإرسالية موضوع المعاينة هو رصيد مجاني ولم يقع

إسناده للحريف في إطار عرض أصلي على إثر القيام بعملية شحن الرصيد فان مطلب المدعية الرامي الى الإيقاف الفوري للعرض المشار اليه أعلاه بات في غير طريقه ومتعين الرفض.

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن محمد الطاهر ميساوي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

